

## فقه الأولويات عند الأقليات المسلمة في الغرب : "الجالية المسلمة في سويسرا نموذجا"

فقه الأولويات عند الأقليات المسلمة في الغرب :  
"الجالية المسلمة في سويسرا نموذجا".

مصطفى محمد حايس

رئيس منظمة هجرة الدولية لحقوق الإنسان  
العضو الإسلامي في مجلس حوار الأديان السويسري  
إعلامي وخطيب مسجد - جنيف / سويسرا

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى أله الأطهار الطيبين وصحبه أجمعين وأتباعه ومن دعا بدعوته إلى يوم الدين..

- اللهم إن النور في كتابك ونحن في حاجة إلى نور، والهدى في شريعتك ونحن في حاجة إلى الهدى..  
- اللهم إن المسلمين في ديار الغرب يعيشون في بحيرات مالحة توحشت أسماكها في أكل قوتها الضعيف،  
ولا رادع في البحر يردع الطغاة الجبارية إلا صواعق غضبك، تسلطها على من استدل خلقك فأفسد الحرج  
والنسل، وزرع بين القوم شحنا العداوة ومتغيرات البغضاء..

- اللهم إن كلمتنا هذه فيها معنى العجز وطعم اليأس، ومرارة الإنذار.. فعلمنا يا رب، كيف تزغرد  
الكلمات بالأمل وتحيا الأقوال بالعمل..

اللهم إنه منك وإليك، تبارك ربنا وتعاليت.. نستفتح بالذي هو خير: "ربّ بَنْدَاء عَلَيْكَ  
تَوَكِّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبَدْنَا وَإِلَيْكَ الْمَصْرِيرُ" وبعد:

أستهل هذه الكلمة بتوجيهه كلمة شكر وعرفان للسيدات والساسة أصحاب الفضيلة القائمين على تنظيم هذا المؤتمر المبارك، خاصة منهم أستاذنا الكبير وشيخنا الكريم سماحة السيد محمد علي التسخيري، حفظه الله ورعاه، الذي كان يحل علينا منذ سنوات خلت ضيفاً كريماً متميزاً، أيام ملتقيات الفكر الإسلامي المباركة بالجزائر، ونحن طلبة، حيث تعلمنا منه ومن علماء الأمة بصفة عامة خيراً كثيراً..

وأسأل الله أن يجعل من عمل القائمين والمشاركين في هذا المؤتمر نوراً يسعى بين أيديهم يوم القيمة، وأن يقر أعينهم برؤية ثماره خيراً عميناً يمتد نفعه إلى الأمة الإسلامية في الداخل وشئون الغرب.. فاللهم آمين.

- إنه من نافلة القول أن الإنسان مدني بطبيعته، ومحبٌّ بطبعه، ومحبٌّ بفطرته على التواصل مع محبيه الإنساني والمادي، ولا يمكن له أن يعيش عيشة هانئة في ديار الغرب بمفرده، كما لا يمكن له أن يجد للحياة طعمًا إذا عاش بمعزل عن الناس، واستغنى بفكرة ذاته عن محبيه والعالم الذي حوله، ذلك لأن صحة الأبدان وأمن الأوطان ورغد العيش هي مقومات الحياة، ولذلك قال الرسول ﷺ عليه وآله وسلم: { من أصبح منكم آمناً في سربه معاً في بيته فكانما حيزت له الدنيا بحذا فيرها } [أخرجه الترمذى و ابن ماجة وهو حديث حسن] ،

و لأن تناول - قديماً و حديثاً - عدد لا يستهان به من الكتاب والباحثين والمفكرين مسألة " فقه الأقليات" أو " فقه الأولويات" أو " فقه المهجر" أو " فقه الواقع" التي تصب كلها في كيفية العيش مع الآخر فرداً ومجتمعاً والتواصل معه بسلام على أرض الإسلام أو بلاد الغرب عموماً، فإن الناظر المتخصص فيما تزخر به الساحة الفكرية المعاصرة من مؤلفات وأبحاث ودراسات وكتب، يجد أنه لا تزال ثمة حاجة قصوى إلى المزيد من الدراسات العلمية الجادة التي تتنطلق من رؤية منهجية موضوعية واقعية رشيدة تستند في منطلقاتها إلى أصول الشعاع العامة، ومراعية خصوصيات المجتمعات والأوطان والثقافات، كما أصلح عليه في العصور الأخيرة " فقه المكان" أو " فقه الجغرافية" ، ومن ثم فإن هذه الورقة المتواضعة ترنو - منهاجاً - إلى تسلیط الضوء على " حياة المسلمين في سويسرا و تعايشهم مع الآخر" و من المؤسف اليوم أن تتناول هذا الموضوع في ظل موجة جديدة من التوتر، على خلفية الانتخابات الأخيرة " ضد المآذن" و " ضد الأجانب" ، وهي قضية تدرج - بكل أسف - ضمن مسلسل مقيت من التحرير ضد الإسلام وأمتة، وإثارة الضغائن والأحقاد، لإرباك مشاريعنا الفتية ومؤسساتنا الإسلامية الطموحة من طرف حزمة من المشوشين العنصريين في هذا البلد المحايد المضياف.

ومما زاد الطين بلة جهل العديد من المنتسبين للإسلام بأولويات العمل الإسلامي في الغرب، متناسين أن النص القرآني معجزة كلها. و كما يحلو للإمام محمود بوززو، رحمه الله (من تلامذة الشيخ العلامة بن باديس، وأول إمام لمسجد جنيف بسويسرا في بداية الستينيات)، تكراره علينا في حلقاته ونحن شباب في الثمانينيات من القرن الماضي، ما ملخص قوله: "أن في القرآن الكريم الإعجاز البصري والعلمي كما فيه من الإعجاز التشريعي والإصلاحي، وإذا كان الأوائل وقفوا في بعض النصوص عن ما تتيحه الألفاظ، فإن من

المتأخرین من أعاد قراءة هذه النصوص، فكشفوا عن معجزات علمية خدمت العقيدة خدمة جليلة، ولا ريب أن يصل الأواخر في ذلك إلى ما لم يصل إليه الأوائل، وإذا ساغ ذلك في مجال العلم فهو سائغ في مجال التشريع بلا شك، بل قال ابن عبد البر: "ليس أضر على الدين من مقوله: لم يترك الأوائل للأواخر ما يقولون فيها".

وصاحب هذه السطور ليس فقيها في العلوم الشرعية ليتشعب في الفروع كحقيقة العلماء المجلين المدعوين اليوم لهذا المؤتمر، بقدر ما هو دارس ومراقب وممارس، بل قل انطلاقاً من كونه مسلماً يعيش في البيئة الغربية، واقفاً على رأس مؤسسة معنية بالتوالص والتفاهم المتبدال بين المسلمين من جهة والآخرين من جهة ثانية، وطرف محوري ممثل للإسلام في مجلس حوار الأديان السويسري، همنا وما يشغلنا دائماً هو مطلب الارتقاء بالعلاقات التفاعلية بين أبناء البلد الواحد مهما اختلفت عقائدها ومذاهبنا، عملاً بالتوجيه القرآني البليغ، في قوله تعالى: [لَا يَنْهَا كُمُّ الْلَّادِهُ عَنِ الْأَذْيَنِ لَمْ يُفَكَّرْتُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَدَّرُوهُمْ وَرُقْسَطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّادِهَ يُحِبُّ الْمُقْسَطِينَ] (المتحنة: 8) وقوله تعالى: [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوْمًا إِمَّا شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجِدُونَ رَمَذَكُمْ شَدَّآنُ قَوْمٌ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا أَعْدَلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلْقَوْمِ وَإِذْقُوا اللَّادِهَ إِنَّ اللَّادِهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ] (المائة: 8).

وما علينا إلا بالتذكير، عملاً بالأمر الرباني: [وَذَكِّرْ إِنْهَمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ لَّمْ سُتْعَلَّبْهُمْ بِمُصَبِّطِرِ]

#### 1- حتمية تعايش المسلمين مع الآخر:

لقد عرف الإسلام التعايش مع الآخر منذ انطلاقته الأولى في مكة المكرمة عندما كان المسلمون أقلية مستضعفة، وعرفه أيضاً في المدينة المنورة عندما أصبحوا أكثرية غالبة ولهم كيان مستقل. وبعبارة أخرى: فإن تجربة الإسلام في التعايش الإسلامي تمتد منذ فجر الإسلام الأول إلى يوم الناس هذا، وهي تجربة طويلة، متعددة ومتعددة بحسب طبيعة البيئة التي ترعرعت فيها، مثل أن تكون بيئه أقلية إسلامية أو أغلبية إسلامية، وبيئة من أهل الكتاب أو من غيرهم، أو بيئه دينية أو حتى علمانية غير دينية. رغم ذلك فقضية التعايش تبقى معقدة التفاصيل ومتعددة العوامل، مثل مستوى معرفة المسلمين بدينهم، ودرجة فهمهم له، وطريقة تعاملهم مع الآخر.

فأَسْبَحَنَهُ خَلْقَ الإِنْسَانِ وَسَخَرَ لَهُ الْكَوْنُ لِيَكُونَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ، مَصْدَاقًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى: [إِنَّمَا عَرَضْنَاهَا أَلَّا مَازَّةً عَلَى السَّمَاءِ وَأَنَّهَا وَالْأَرْضَ وَالْجِبَالَ فَأَبَيْنَ أَنْ يَأْخُذْنَهَا وَأَشْفَقْنَهَا مِنْهَا وَحَمَلْنَهَا أَلَّا نُسَانُ] (الحزاب: 72).

وبالتالي فمن قدیم الزمان انقسم بنو الإنسان إلى مؤمن وكافر وبر وفاجر، ولم يمنع ذلك من عيشهم على

هذا الكوكب في مد وجزر، مع إبقاء جذوة تعاونهم حية فيما بين شؤونهم اليومية في غير أوقات الحروب والنزاعات.

وبحكم هذا الاختلاف الحتمي والطبيعي بين الناس فليس أما م لهم من خيار غير التعاون في المتفق عليه، وإن اختلفت عقائدهم وتعددت مشاربهم وتبينت أهدافهم، وبغيره يقع ما لا تحمد عقباه من تناحر وتناحر يقطع الأرحام ويأتي على الأخضر واليابس.

لذلك جاء التوجيه القرآني بعرف المسلمين بداية من هم، في قوله تعالى: [ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاءِبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ - وَجَاهِدُوا فِي الدِّينِ حَقَّ جَهَادِهِ هُوَ اجْتَهَادَكُمْ وَمَا جَعَلَكُمْ عَالَبَكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَاجٍ مَّا لَمْ يَكُنْ أَبِيكُمْ إِنْ رَأَيْتُمْ هُوَ سَمَّاكُمْ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلِ وَفِي هَذَا لَيْكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَزَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَارَةَ وَأَعْتَصِرُمُوا بِاللَّهِ هُوَ مَوْلَاكُمْ فَنَدِعُمَ الْمَوْلَى وَنَعْمَمَ النَّصِيرَ ] (سورة الحج الآية 77-78)،

وثانياً يعرفهم بوسطية منهجهم فقال لهم سبحانه وتعالى: [وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطَا لَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا]. (سورة البقرة 143)، وفق وسطية هذا الدين السمح، كما يلخصها الدكتور عاصم البشير، الأمين العام للمركز العالمي للوسطية، بقوله: "الوسطية الإسلامية تقدم منهاجاً متوازناً مرتبطاً بالزمان والمكان والإنسان، موصولاً بالواقع، مشرحاً بلغة العصر، جاماً بين النقل الصحيح والعقل المcriح، محافظاً في الأهداف، متظمراً في الوسائل، ثابتًا في الكليات ممنا في الجزيئات.. مستحضاً لكل قديم نافع ومرحباً بكل جديد، صالح.. منفتحاً على الحضارات بلا ذوبان ومراعياً للخصوصيات بلا انكفاء.. ملتمساً للحكمة من أي وعاء خرجت" .. وأن فقه الأقليات يقوم على الإجتهاد الإنتقائي والإنساني، ويركز مجموعة قواعد من أهمها : المشقة تجلب التيسير، مراعاة مقاصد الشريعة، تنزيل الحاجات منزلة الضرورات، تنزيل الجماعة منزلة القاضي فيما يعود لرأيها دون مصادمة للقوانين الجارية..". ([1]).

أما الآخرين من المسلمين فيدائرة الكبرى للأمة فكل قوم ملتهم ومذهبهم وحتى من غير المسلمين لهم حق الاختلاف لكل شرعة ومنهاجاً، نظرتهم للكون والحياة تختلف من مصر لمصر ومن عصر لعصر، فمهما كانت عقائدهم وعاداتهم وتقاليدهم، فالاختلاف سنة فيهم، مصداقاً لقوله تعالى: [ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ الدَّنَاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَرُ الْأُونَ مُخْتَلِفِينَ - إِلَّا مَنْ رَّحِمَ رَبُّكَ وَلَذَلِكَ خَلَقَهُمْ ] (هود 119-118)،

ولغير المسلمين هؤلاء، لهم ما يقدسوه ويحتفون به من آلهة يعبدونها، أو مبادئ يعتزون بها، لأن مبدأ الاحترام مبدأ قرآني أصيل دل عليه قوله تعالى:

[ وَلَا تَسْبِهُوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسْبِهُوا اللَّهَ عَدُوُّا بِغَيْرِ

عَلَّمَ كَذَلِكَ زَيْنَدًا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَّا لَهُمْ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ مَرْجِعُهُمْ فَيُنَذَّبُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ] - الأنعام 108

أي لا تسبوا آلهة المشركين وأصنامهم فيسبوا [ ] جهلاً واعتداءً لعدم معرفتهم بعظمة الله، قال ابن عباس: "قال المشركون: لنتهين عن سبك آلهتنا أو لنهجون ربكم، فنهاهم [ ] أن يسبوا أوثانهم".

ومعاملة أي من الطرفين للآخر بعدم احترام، وخاصة في هذا الجانب، ستكون لها آثار مأساوية على الجانبين. وأنصع مثال تهكم الصحيفة الدنماركية ورسومها من شخص الرسول الكريم، وبعض الكتب المسيئة للدين الإسلامي، من أمثل ما اقترفته أقلام بعض المستغربين .. وعلى ضوء هذا التشهير بالدين الإسلام، خوف بعض العوام في سويسرا مثلاً، لتكون انتخاباتهم ضد بناء المآذن، وفي فرنسا ضد الحجاب.. لكن رغم ذلك فهذا القذف في الإسلام وسب المسلمين سيف ذو حدين، لما لا والإسلام اليوم في الغرب أول ديانة تستقطب الشباب والنساء، وثالث وأحياناً ثانية ديانة يتبعها في دول الغرب. بل هو الطريق الثالث كما سوف أشرحه في الفقرة الموالية.

2- الإسلام هو الطريق الثالث لنجدية الإنسانية في الغرب:

في حوار مطول لي نشرته مؤخراً في يوميتي الشرق القطري والبلاد الجزائرية، في أربع حلقات، مع المفكر الألماني الكبير الدكتور مراد هوفمان، السفير الأسبق لألمانيا في عدد من دول العالم الإسلامي، ومدير الإعلام الأسبق في الناتو، صرح لي بأمور سارة وفي غاية الأهمية، خلاصتها، أن الغرب اليوم بعد أن اكتوى بناري الرأسمالية والاشتراكية، أخذت تترسخ لديه فكرة البحث عن طريق ثالث، ومن خلال مؤشرات كثيرة فإني أرشح الإسلام ليكون هو هذا الطريق الثالث بحول [ ]، بشرط أن يعي المسلمون طبيعة هذا الوضع أو المنعطف العالمي القلق، ويساهموا بجدية وفاعلية في الدفع به باتجاه هذا الطريق الثالث الذي يبحث عنه الغرب والإنسان المعاصر عامة.

وهذا الطريق الثالث الذي يتحدث عنه هذا المفكر الكبير، لم يكن سراً بل دعا إليه غيره من كبار الساسة الغربيين، أمثال الرئيس الأمريكي الأسبق كلينتون، فقد استخدم عبارة الطريق الثالث، كما استخدمها توبي بلير رئيس وزراء بريطانيا الأسبق واستخدمها أيضاً كثيراً من الساسة الفرنسيين، وهؤلاء هم الذين ابتدعوا النظام العالمي الجديد، وهم الذين يريدون تطويره، لكن ماذا يعني بالطريق الثالث؟ فتلك هي الإشكالية الحقيقة، لأن الإحساس بالأزمة العالمية قد عم الشعورُ بها، وبقي تحديد البديل الصحيح لمواجهتها؟ فهل أدرك المسلمون هذه الحاجة أو الضرورة العالمية؟ وهل وعوا ما في الإسلام من إجابات جدية على ذلك كما يعتقد الدكتور هوفمان فعلاً؟ ([2])

إن الموضوع الذي نطرحه هو أن الإسلام بروحانيته المتميزة للأسوق الروحية لدى الإنسان، وبنوجّهها أنه ومما فيه الاجتماعية الملبيّة والمُشـدـّعة للحاجات الاجتماعية للناس كذلك، ممثلة في تأكيده الشديد على السلوك والعمل المنتج النافع ابتداءً مادياً وروحياً، ثم على التوزيع العادل للثروة ثانياً،

فكريّة كانت أم إجتماعية أم سلوكيّة، وإشراك الفرد والمجتمع في منافع هذه الثروة الثالثة، عبر نظام التعايش الأخوي بين المسلمين من مذاهب شتى وإنسانية بصفة عامة، وبقية الأنظمة السياسيّة والاجتماعيّة المختلفة، يشكّل إمكاناً حضارياً حقيقياً لمواجهة الكثير من مشكلات الحياة المعاصرة التي تعوق الدعوة الإسلاميّة في الغرب، ويقود الناس إلى العبودية [ تعالى طوى طواعية وحباً، خاصة عندما نأخذ بروح النصوص، وننفتح على مقاصدها الكلية التي تتسع لتوسيع مفهوم الرحمة العالميّة الذي جاءت به الشريعة كما في قوله تعالى: ] وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ [ (سورة الأنبياء : 107) .

ورحمة العالمين تقتضي أن ينفتح نفع الأخوة بين عامة المسلمين على اختلاف مذاهبهم وبركات التواصل مع عامة الناس والتفاعل الإيجابي يشمل الجانب الفكري والاجتماعي والسياسي والتربوي، منمن أشارت إليهم العديد من آيات الذكر الحكيم التي يعترف فيها الإسلام بالأخوة الإنسانية في قوله تعالى: ] يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِذَا خَلَقْنَاكُمْ مِّنْ ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُّوبًا وَقَبَّاتِيلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَرْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَيْهِ خَبِيرٌ [ (سورة الحجرات : 13) . فهل يمكن للفقه الإسلامي أن يتحاول مع المفهوم العالمي الإنساني للأخوة والرحمة، ويتيح الفرصة لكل ذوي الحاجات من المسلمين وغيرهم للاستفادة من برkat وسطية منهجه، هذه الرحمة المهدأة، ويتيح الفرصة أمام المسلمين وغيرهم للانفتاح على خيرية الإسلام وعظمته؟

وفي نفس حواري مع الدكتور هو فمان، وحوارات أخرى أجريتها مع المسلمين آخرين جدداً، ومع موظفين دوليين في أروقة الأمم المتحدة، في دورات مجلس حقوق الإنسان بمقر المنظمة الأممية بسويسرا، التي مثّلت فيها مع بعض الزملاء "منظمة الهجرة الدولية لحقوق الإنسان"، صرّح لي العديدُ من هؤلاء المسلمين الجدد، الذين أعلن بعضهم إسلامه وأخفاه بعضهم لمصالح معتبرة شرعاً، وأكدوا كثيراً على هذه الحقيقة التي يمر عليها المسلمون بغفلة، ألا وهي أن الإسلام بشموليته وواقعيته وافتتاحيته على الهموم البشرية من ناحية، وبخبرته الحضارية التاريخية المتميزة من ناحية أخرى، وبإمكانات أهله المتنوعة الهائلة، يمتلك كل المؤهلات التي تجعله يشكل الطريق الثالث الذي يتحتم على الشرق والغرب انتهاجه، إن أريد للإنسان المعاصر أن ينعتق من مشكلات الفساد المرهق نفسيّاً واجتماعياً وحضارياً، كما أشار القرآن إلى ذلك في مواطن كثيرة، لعل من أهمهما قوله تعالى: ] طَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيُّدِي النَّاسِ لَيُذْيِقَهُمْ بَعْصُ الَّذِي عَمَلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ [ (سورة الروم : 4) .

ونفس النتيجة وقفت عليها من خلال مشاركتي في جلسات ومؤتمرات "مجلس حوار الأديان السويسري" كممثّل للجالية المسلمة هناك لسنوات عديدة ([3]), حيث أدركت مدى القوة والإمكانية الكبيرة التي يتوفّر عليها الإسلام، لو تمكنا نحن المسلمين من تمثّلّه في نفوسنا وواقعنا وبين مذاهبنا وتياراتنا، وأحسّنا نقله لآخرين الذين يبحثون عن الطريق الثالث بكل جدية، ولا يعرفون الطريق الصحيح إليها حتى الآن.

رغم كل ذلك يبقى المجهود الداخلي بين المسلمين بشتى أطيافهم وفهمها لهم، هو الأوكد والمستعجل، لفهم ذلك تعالوا معنا نتصفح بعض المحطات التاريخية للإسلام في سويسرا في المدة الأخيرة.

### 3- الجاليات المسلمة في سويسرا أرقام و تفاصيل رسمية:

سويسرا دولة فدرالية تأسست عام 1848 ، يسكنها حالياً، حسب إحصائيات العام الماضي قرابة 7 ملايين و 800 ألف نسمة، للشعب السويسري أربع لغات وطنية رسمية معتمدة هي الألمانية والفرنسية والإيطالية والرومنشية، تربع سويسرا على مساحة قدرها : 41300 كلم<sup>2</sup>، النظام السويسري ينتهي سياسة الديمقراطية المباشرة، كما يجلس على عرش الدولة 7 وزراء فدراليين، يتداولون على الرئاسة كل سنة، بصفة دورية سلسة. تنقسم سويسرا إدارياً إلى 26 كانتوناً (مقاطعة أو ولاية) تضم بداخلها 2636 بلدية. ([4]) يبلغ عدد المسلمين المقيمين في سويسرا، بحسب آخر إحصاء عام (أجري على المستوى الفدرالي في عام 2000)، 310000 نسمة، ويرجح الخبراء أن ينما عدد هم في الوقت الحاضر 400 ألف نسمة، و فيهم من يرجح أن يكون قرابة النصف مليون.

تضاعف عدد المسلمين عدة مرات في السنوات الأخيرة، خاصة في أعقاب انفجار الوضع في الإتحاد اليوغسلافي سا بقا ولجوء عشرات الآلاف من البوسنيين وألبان كوسوفو ومسلمي مونتينيغرو (الجبل الأسود) إلى سويسرا فراراً من ويلات الحرب الأهلية.

تشير أرقام رسمية أيضاً إلى أن المسلمين في سويسرا يتوزعون على النحو التالي: مسلمون من أصول سويسرية (11.7%)، ومن بلدان جنوب شرق أوروبا (56.4%)، ومن بقية أقطار أوروبا (21.3%)، ومن المغرب العربي (3.4%)، ومن الشرق الأوسط (2%)، ومن بقية بلدان آسيا (2.6%).

من جهتها أوصت دراسة حول المسلمين في الكونفدرالية، أجزتها "مجموعة البحث حول الإسلام في سويسرا" سنة 2005، بصورة الإعتراف رسمياً بالدّين الإسلامي باعتبار أنه أصبح الدّين الثاني بعد المسيحية، وتشجيع المسلمين على التكثيف داخل اتحادات على مستوى الكانتونات وتعزيز إجراءات اندماج هذه الأقلية، لكن سرعان ما أقربت هذه الفكرة.

يمثل الشبان المسلمون، الذين تقل أعمارهم عن 25 عاماً، نصف الجالية المسلمة تقريباً، إذ يصل عددهم إلى 151815، فيما لا تتعدى نسبة الحاصلين على الجنسية السويسرية 11,75% من مجموع الجالية المسلمة في سويسرا .

يقيم معظم أبناء الجالية المسلمة في المدن والمراكز الحضرية وينتمون إلى الجيل الثاني من الأجانب الذي يشمل الإيطاليين والإسبان والبرتغاليين والصرب أساساً.

### 4- بسطة تاريخية لأسباب تشتت المسلمين وتعثر الحركة الإسلامية في توحيد كلماتها أيام الانتخابات السويسرية :

في التاسع والعشرين من شهر نوفمبر 2009، مرت سنة كاملة وأشهر على الاستفتاء العام المثير للجدل الذي نظمته سويسرا العام الماضي، وقرر فيه الناخبوون بأغلبية 57.5% حظر بناء المزيد من المآذن في سويسرا ، علما أنه لا يوجد بسويسرا كلها إلا أربع مآذن، لا يتعدى طول الواحدة منها بضعة أمتار عن سطح الأرض. و قد كانت لذلك القرار انعكاسات على صورة سويسرا في الخارج، وعلى علاقتها بالأقلية المسلمة في الداخل، كما شكل ذلك الحدث صدمة للمسلمين في سويسرا وأوروبا عموما باختلاف مذاهبهم ومساربهم، ودفعهم إلى رد الفعل في اتجاهات مختلفة.

بعدها و تحديدا يوم 28 نوفمبر صوّت السويسريون بالموافقة على مبادرة جديدة لحزب الشعب اليميني المتطرف تدعو إلى طرد المجرمين الأجانب.

ولرصد هذه التغيرات التي شهدتها الساحة السياسية والاجتماعية في سويسرا عقب حظر المآذن، والموافقة على طرد الأجانب، هذه توطيئة تبين محطات تاريخية للسياسة وللتربية التي أينعت فيها منذ سنوات، في بلاد تعد من أول الدول النموذجية في الاستقرار والسيادة والريادة على كافة الأصعدة خاصة منها احترام حقوق الإنسان بما فيها الدينية، لما لا ومدينة جنيف هي "العاصمة الدولية الرسمية لحقوق الإنسان" كما يعرف ذلك العام والخاص وتقره منظمة الأمم المتحدة بموافقتها. رغم ذلك فإن هذه المواقف الأخيرة مع الديانة الإسلامية والأجانب لا تعد استثناء في تاريخ سويسرا الحديث، فهذا البلد منذ عام 1848، السنة التي نشأت فيها الدولة الاتحادية السويسرية الحديثة شهدت العديد من الإستفتاءات المثيرة للجدل، كالمبادرة الداعية إلى طرد المهاجرين الإيطاليين من سويسرا قبل 40 سنة، خلت. وبفارق أصوات قليلة جدا فشلت تلك المبادرة التي كانت ستؤدي إلى طرد 340.000 إيطالي من سويسرا. هؤلاء كانوا عمالا بسطاء لم يطالبوا ببناء مآذن، ولم يرتكبوا جرائم، جرمهم الوحيد أنهم كانوا مهاجرين وإيطاليين. وإن كان لمبادرة المآذن من خصوصية، فهو أنه لأوّل مرة يستفتى الشعب السوissري حول قضية ذات طابع ديني في استفتاء فدرالي، لأن الجميع يعلم أن القضايا الدينية تدخل ضمن اختصاص الكانتونات (المقاطعات أو الولايات) منذ نشأة النظام الفدرالي في سويسرا. في الماضي القريب نجد مثلاً أن كانتون (فو) الذي أقطنه حاليا، حظر استعمال ناقوس الكنائس على الكاثوليك من أبناء جلدتهم، لكن الأمر توقف عند حدود هذا الكانتون ([5]).

و النظام التشريعي السويسري يتميز بكثرة الانتخابات في السنة الواحدة، وفي العشرينة الأخيرة فقط، صوّت السويسريون منذ عام 2000 ثماني مرات على قضايا تخص الأجانب المقيمين في بلد़هم، وانتهت كلها تقريبا إلى تشديد قوانين الإقامة واللجوء، والزواج المختلط، والجنسية،...([6]) ومبادرة المآذن لم تكن سوى التعبير القانوني والسياسي عن رفض نوع من الإسلام والمسلمين، والتعبير عن عدم الترحيب بهما في سويسرا (خاصة من قبل شريحة من الشعب وليس الدولة ولا حتى ممثلِي الديانات الأخرى) ([7]) ، رغم أن الإسلام لم يعد دينا غريبا أو أجنبيا على سويسرا، أو قضية تعني الأجانب فقط، حيث يوجد عشرات الآلاف من المواطنين السويسريين المؤمنين بالإسلام، وغالبيتهم ولدوا في سويسرا.

ومن الإنصاف كان الأجرد معالجة ملف الإسلام والمسلمين على مستويين:

من جهة على مستوى المواطن، والمواطنون وفقا للتعريف والدستور متباون، ولكل مواطن واحد صوت انتخابي واحد لا غير. ومن جهة أخرى، على مستوى الحقوق الأساسية وضرورة احترام الحقوق المدنية. وذلك باعتبار أن الإسلام دين المئات من الآلاف من اللاجئين السياسيين في أغلبهم قدموا إلى سويسرا هربا من ويلات التطهير العرقي والكراهية والإبادة الجماعية للمسلمين البلقان (يوغسلافيا سابقا) وأقلية من العالم الإسلامي (تركيا والمغرب العربي). وبالتالي لا يعتقد المسلمون في هذه الديار، أن هذا النوع من المبادرات القائمة على الكراهية والإقصاء سوف تتوقف. كما أن النقاش العام حول الأجانب والأقليات سوف يصبح أكثر تصلبا وحدّة، لأن الوضع الحالي الذي تعيشه الأقلية المسلمة يشبه إلى حد كبير ما عاشه اليهود في عقود ماضية في هذا البلد وفي البلدان المجاورة. وإذا كان ينظر اليوم إلى اليهود على إنهم جزء من نسيج الثقافة والحضارة الغربية، وأصبحوا يتمتعون بكل حقوق المواطن، فإن هذا لم يحصل إلا عقب عمليات الهولوكوست، وبعد أن طردوا إلى خارجدائرة الأوروبية مع قيام الدولة الصهيونية سنة 1948 على التراب الفلسطيني.

أما تصويت السويسريين الأخير يوم 28 نوفمبر 2010 على مبادرة جديدة لحزب الشعب تدعو إلى طرد المجرمين الأجانب، اعتقاد أنها ليست إلا استمرار لقمة الدعايات المغرضة للحملة الانتخابية التي استعملها الحزب العنصري كرسومات الكاريكاتير الإشهارية التي غطت كل الساحات، كرسومات "الأغنام السوداء"، و"الفئران التي تسرق الجوازات السويسرية"، و"المآذن التي هي في شكل صواريخ تخترق العلم السوissri"، و غيرها ...

إن الإتجاه نفسه الذي يوظف الخوف والإقصاء لتحقيق مكاسب فئوية ضيقة، لأنه بالنسبة للمجرمين الأجانب، القوانين الجاري العمل بها اليوم تحقق الغرض، ففي سنة 2009 طرد سويسرا ما يزيد عن 700 أجنبيا بعد إدانتهم من طرف المحاكم في كانتون فو فقط ([8]). ثم التعديل الجديد الذي يطالبون به يفرض على الأجنبي عقوبة مزدوجة: الحكم الذي تصدره المحكمة، ثم الطرد إلى خارج سويسرا. هذا المنطق القانوني الأعرج من المفترض أنه لا مكان له في ظل دولة القانون، والأنظمة الديمقراطية التي تريد سويسرا أن تكون من روادها. إن وجه الشبه بين مبادرة المآذن، ومبادرة طرد المجرمين الأجانب هو أن الأولى تضيف إلى الدستور تميزا بين الأديان التي لها الحق في تشيد رموزها، والتعبير العلني عن وجودها، وأديان أخرى تمنع من ذلك، ويفرض عليها أن تظل غائبة عن الساحة العامة. هذا التمييز يتجلّى بشكل آخر في إستفتاء 28 نوفمبر 2010، حيث سيتم إقرار قانون جديد يصنف مرتكبي الجرائم إلى ثلاثة دوائر: السويسريون، والأوروبيون، والبقية (أغلبهم من المسلمين). فبالنسبة للسويسريين، سوف يحاكمون، بعد أن يبحث لهم عن كل الأعذار المخففة، وبعد قضاء أحكامهم، يعودون أحرازا، ثم دائرة الأوروبيين، وهؤلاء في كل الأحوال سوف تحميهم اتفاقيات حرية تنقل الأشخاص، ويكتفي أن يطرد منهم بعض الأشخاص حتى تتحرك آليات الاتحاد الأوروبي، فتضطر سويسرا إلى التراجع. أما الدائرة الثالثة فتحصر

الأشخاص القادمين من خارج الإطار الأوروبي، وهؤلاء هم الضحايا الحقيقين المستهدفين من هذه المبادرة، وبالتالي يدفع المسلمون ثمن طيش شخص ينتمي إلى دينهم شكلاً لا مضموناً.

رغم كل هذا، طبعاً نفس القانون السويسري يفتح الباب للمسلم والمقيم الأجنبي الشرعي عموماً أن يصبح عمدة في إحدى كبرى المدن السويسرية كلوزان أو جنيف أو نوشاتيل وغيرها، بل يلاحظ في المدة الأخيرة تزايد انتخاب مسيري المناطق من أصول أجنبية أوروبية، كما يوجد منتخبون من أصول عربية وإسلامية من كل الأحزاب، كما يوجد أيضاً في البرلمان الفدرالي منتخب واحد من أصول إفريقية ذو بشرة سوداء منذ سنوات فقط. وهذه المكاسب مهمةً جداً، و يجب انتظار المزيد في المستقبل خاصة مع وصول مسؤولة اشتراكية إلى وزارة العدل والشرطة، على الأقل على مستوى العلاقة بين الإسلام والمسلمين من جهة ([9]). رغم هذا الإنفتاح على الآخر تبقى مشكلة المسلمين فيما بينهم والتشويش ببعض الطيش وسوء إستعمال حرية التعبير بينهم، وعلى سبيل المثال لا الحصر، وبعد مرور بضعةأسابيع فقط عن استفتاء المآذن أثيرت مرة أخرى قضية المقابر الخاصة بال المسلمين، فقد طالب رئيس منظمة إسلامية محلية باللجوء إلى المحكمة للاعتراض على قرار بلدية ، رغم أنه يعرف أن المآذن ليست من صلب العقيدة الإسلامية، و ليس أولوية بالنسبة لعامة المسلمين.

ثم لاحقاً بعد هذه الزوبعة، انشغل الإعلام بظاهرة عبد الله بلانكو (شاب طيب من أصول سويسرية أشهر إسلامه منذ سنوات) ومطالبة التيار الذي ينتمي إليه بإنشاء مدارس خاصة بال المسلمين بدلاً من المطالبة بحق المسلمين في التمسك بخصوصياتهم الثقافية داخل المدارس الرسمية. ثم طرحت قضايا أخرى متفرقة كالحجاب والبرقع، والإعلام لم يشغل كعادته بأغلب المواطنين المسلمين العاديين الذين يشكلون النسبة الغالبة في المجتمع.

الأمر الآخر المهم هو ظهور فئة من المسلمين على الساحة بادروا بأخذ الكلمة والمشاركة في الحوار العام حول العديد من القضايا التي تهم المجتمع السويسري، وهو ما ساعد في النهاية على الخروج نوعاً ما من الحوار القديم بين رجال دين يمارسون السياسة، ورجال سياسة يتكلمون بمنطق الأئمة. لقد أكدّ هؤلاء أن هناك بدليلاً ثالثاً، يتمثل في إرساء حوار جاد وعميق يعالج القضايا على أساس من الشراكة في المواطنة، والمساواة أمام القانون، ورفض تشكيك هذا الطرف أو ذاك في حب هذا الوطن وحب خدمة شعبه وثوابتها المشتركة.

ورغم كل ذلك وفي محاولة لتجاوز آثار حظر المآذن، أطلقت الحكومة السويسرية حواراً مع المسلمين دعت إلى المشاركة فيه 19 شخصية مسلمة، من باب أن "المسلمين في سويسرا مواطنون شرعيون، فيهم الوافد من العالم الإسلامي وفيهم خاصة سويسريون أصليون"، وفتح مخرج سياسة الاعتراف بالآخر من باب "حقوق الإنسان"، لأنها تعلم أن المسلمين لهم عدة هيئات تمثيلية غير رسمية نافذة ، علماً أن الإسلام غير معترف به لحد اليوم، مقارنة باليهودية وال المسيحية التي لها تمثيل رسمي معترف به من طرف الدولة، وهيئات هذه الأخيرة مصنفة في جمعيات ذات النفع العمومي، والمشغلون فيها لهم رواتب من

الدولة، بينما الهيئات الإسلامية تقتات من تبرعات المحسنين والمتطوعين لا غير.

##### 5- حقوق الإنسان المسلم في سويسرا "مسقط رأس حقوق الإنسان":

تعد حقوق الإنسان في عصرنا كما تبلورت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في ديسمبر/كانون الأول 1948 عن الأمم المتحدة وما تلاه من العهدين الدوليين الصادرين سنة 1966 للحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية وما لحقهما من اتفاقيات دولية ضد كل صروب التمييز.. المقاييس الرئيسي الذي تقاس إليه الدول والجماعات والمذاهب تقدماً أو تأخراً، تحضراً أو تخلفاً، بحسب احترامه أو انتهاكه.

ولقد عممت المنظمة الأممية نفسها إلى إقامة مؤسسة لمراقبة مدى التزام الدول الأعضاء باحترام تعهدياتها. كما نهضت شبكات دولية ومحليّة من المنظمات متخصصة في إصدار التقارير حول مسالك الدول والجماعات إزاء هذه الإعلانات والمعاهدات.

كما تأسست، منذ سنوات، محاكم إقليمية مثل "المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان" للفصل في ما تتهم به دول الاتحاد من تجاوز لمبادئ حقوق الإنسان، ومحاكم دولية تطال ولايتها حتى رؤساء الدول، وهو تطور محمود في ذاته، وقد إستفادت منه الجالية المسلمة في العديد من المناسبات.

وهذا التطور يعبر عن نوع من يقطة ضمير بشري إزاء ما تعرضت وتتعرض له جماعات بشرية ضعيفة من عدوان على إنسانيتها يبلغ حد الإبادة، قضية البوسنة والهرسك.

ومع ذلك يبقى هذا التطور من منظور الإسلام محموداً ولو لمجرد الاعتراف بهوية إنسانية واحدة يستحق حاملها بمجرد هذا الوصف حقوقاً متساوية بصرف النظر عن الجنس واللون والدين والطبيقة.

كيف لا وقد جاء الإسلام معلناً تكريماً لإلهياً لجنس الإنسان "ولقد كرمنا بني آدم" (70: الإسراء). وجاء ذكر "الناس" مكرراً خمس مرات في آخر وأقصر سور القرآن الكريم، وكانت خطبة الوداع لنبي الإسلام (عليه الصلاة والسلام) إعلاناً عاماً لحقوق الإنسان، مؤكداً القيمة المركزية - في رسالته الخاتمة - للإنسان وحقوقه، قيمة المساواة بين البشر، موصياً بالنساء خيراً، مسقطاً كل الفوارق بين الأجناس والألوان .. وأي سند لاستغلال الإنسان لحاجة أخيه الإنسان.

الإنسان في الإسلام مستخلف عن الله، وضمن عهد الاستخلاف تتنزل جملة حقوقه وواجباته ويتم التوفيق في الإسلام بين الحقوق الفردية والمصلحة العامة، فقد تضمّن كل حق للفرد حقاً، أي للجماعة، مع أولوية حق الجماعة كلما حدث التصادم.

ولأن شرائع الإسلام إنما جاءت لرعايا مصالح العباد في الدنيا والآخرة، وهي مصالح متدرجة من الضوري إلى التحسيني الكمالى، كان من الطبيعي أن تعتبر تلك المصالح هي الإطار العام الذي تنتظم داخله مسالك الأفراد وتمارس فيه الحريات الخاصة وال العامة. ([10])

ومن حقوق الإنسان المضمونة في الإسلام حرية الاعتقاد، وقد تواترت في تأكيدها آيات القرآن وترجمتها صحيفه المدينة، إذ اعترفت بحقوق وحرفيات لكل المكونات الدينية والعرقية فيها، فبراً تاريخ الإسلام من

حروب التطهير الديني والعرقي، بسبب الإعلان القطعي لمبدأ [ لا إكراه في الدين ] (البقرة: 255).

فكل ما يخالفه من نصوص - حسب تفسير "التحرير والتنوير" - منسوخ أو مؤول وتتغافل عن حرية الاعتقاد جملة من الحقوق منها المساواة قاعدة التعامل في المجتمع الإسلامي. فلا يتفاصل الناس في المجتمع الإسلامي بلون ولا بجنس ولا باعتقاد، هم سواسية أمام القانون. ([11]) وقد كفل الإسلام لأهل كل عقيدة إقامة معايدهم وشعارهم بها إعمالاً لأصل الحرية الدينية وعدم الإكراه. ودار الإسلام حفلت بتعايش مختلف المذاهب الإسلامية، فلم تعرف حروب الإبادة والتطهير العرقي بل كانت ملجاً للمضطهدين من كل ملة.

ولقد كانت وصايا الخلفاء للقادة والعسكريين صارمة في أن يتركوا العباد وما نذروا أنفسهم له، فتعايشت كل الديانات تحت حكم الإسلام القوي، حتى إذا تحولت موازين القوة لغير صالح المسلمين كان مآلهم ومساجدهم - غالباً - التنكيل وحتى الإبادة، قدימה وحديثاً، وما حل ب المسلمين الأندلس والبوسنة وكوسوفاً والشيشان.. من حرب تطهير عرقي وديني شاهد.

وكذا فشوّ العداء للإسلام أو الخوف من الإسلام (الإسلاموفobia) بسبب رفض الاعتراف بالإسلام وبحق الحرية والتعدد الديني، بينما اعترف الإسلام ابتداء بحرية المعتقد [ لكم دينكم وللي دين ] ، فكان دعوته متكررة إلى الجدل والتي هي أحسن وإلى العمل على المشترك من توحيد الله ومحاربة للظلم [ قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئاً ولا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله ] (آل عمران: 62) ([12]).

ولذلك لا عجب أن توفرت دار الإسلام على أقدم بيع اليهود وكنائس النصارى وحتى المعابد الوثنية، تتمتع وأهلها بحماية شرائع الإسلام السمحاء، بينما لم يقدر على أقدم مسجد في الحاضر الأوروبي قرن. كما حفلت دار الإسلام بتعايش مختلف المذاهب الإسلامية، فلم تعرف حروب الإبادة والتطهير العرقي - عدا حوادث استثنائية - بل كانت ملجاً للمضطهدين من كل ملة.

ومن حقوق الإنسان التي كفلها الإسلام حرية الفكر والدعوة والإعلام والمناقشات الدينية باعتبارها فروعًا لقاعدة [ لا إكراه في الدين ].

يقول العلامة المودودي (رحمه الله) وهو المنعوت أحياناً بالتشدد "سيكون لغير المسلمين في الدولة الإسلامية من حرية الخطابة والكتابة والرأي والتفكير والاجتماع ما هو للMuslimين سواء، وسيكون عليهم من القيود والالتزامات في هذا الباب ما على المسلمين أنفسهم فسيجوز لهم أن ينتقدوا الحكومة وعماليها، حتى رئيس الحكومة نفسه ضمن حدود القانون. سيكون لهم الحق في انتقاد الدين الإسلامي مثل ما للMuslimين من الحق في نقد مذاهبهم ونحلهم ويجب على المسلمين أن يتلزموا حدود القانون في نقدهم هذا كوجوب ذلك على غير المسلمين، وسيكون لهم الحرية كاملة في مدح نحلهم وإن ارتدى - أي المسلم - فسيقع وبالارتداد على نفسه، ولا يؤخذ به غير المسلم، ولن يكره غير المسلمين في الدولة الإسلامية على

عقيدة أو عمل يخالف ضميرهم، وسيكون لهم أن يأتوا كل ما يوافق ضميرهم من أعمال ما دام لا يصطدم بقانون الدولة". ([13]).

6- ضرورة وعي الجالية المسلمة والعمل بفقه الأولويات ومراعاة الواقع :

من أعظم أمور الفقه التي تحتاجها الأمة عموماً والجاليات المسلمة في الغرب خصوصاً، اليوم وكل يوم، العمل بفقه الأولويات، وهو فقه عميق يتسم بالمنطقية ومراعاة الواقع المعيش.

فقد كان المسلم قبل سقوط الخلافة الإسلامية يتنقل في بلدان المسلمين كلها غادياً وراءها دون إذن ولا جواز سفر لأنّه في دار الإسلام وكان إذا أسره العدو - لا سمح الله - إما أثناء القتال في سبيل الله أو غدراً وحيلة، فقد كان وراءه دولة عظمى تدافع عنه وتطلب به عن طريق تبادل الأسرى.

أما اليوم فقد تبدل الأحوال، وأصبحنا ضعفاء بعد قوة، متفرقين بعد وحدة، لا نستطيع الدفاع عن أنفسنا في عقر ديارنا، فكيف ندافع عن من ليس في غير ديار الإسلام؟

وبعد سقوط الخلافة الإسلامية أصبح المسلمين في العديد من البلدان قلة بعد أن كانوا هم الأكثر عدداً، وذلك بسبب ما فرض على المسلمين من تغيير دينهم بالقوة كما في الدول الشيوعية، والبوذية، وبعض حكام الدول الإسلامية الذين يخشون اليوم على كراسيهم، وأحياناً إيعازاً من قوى غربية تحت شعار محاربة التطرف الديني والإرهاب.

وهناك من المسلمين خرجوا من دار الإسلام إلى ديار الغرب لأسباب عديدة، يضيق المجال للتفصيل فيها، ومن هنا نشأ ما يسمى بفقه الأقليات أو فقه الاغتراب.

فكيف يوفق هؤلاء بين دينهم وبين الواقع المعاش؟

لقد حدثت تساؤلات كثيرة تتعلق بالعقيدة والعبادة والمعاملات والأحوال الشخصية

فكتب باحثون وكتاب في ذلك أبحاثاً، ولكن هذه الكتابات متباعدة، فبعضهم مال إلى التسهيل في كل شيء حتى أجاز لهؤلاء أن يقاتلو ضد المسلمين لإثبات مواطناتهم للغرب.

وبعضهم قال عن مسألة الحجاب في فرنسا: "هي مسألة داخلية لا علاقة للإسلام بها"!

وبعضهم أجاز لهم التعامل بالربا بحجة أنهم في "دار حرب"!

وبعضهم كان معتملاً في تعامله مع هذه القضية الجلل فأفتى لهم بما يناسب حالهم، وبعضهم كان أشدّ تمسكاً بدينه وقيمه فكان رأيه أكثر وضوحاً وأقرب للنصوص الشرعية

وهذه الورقة التي نقدمها اليوم تمثل هذا الاتجاه المعتمد المنضبط والاتجاه الأشد وسطية والذي يراعي الواقع ويفعل فقه الأقليات، حسب ضوابطه الشرعية.

و ضمن هذه الضوابط، يؤكّد الشيخ يوسف القرضاوي من جهته على أنه : "إضافة الفقه للأقليات لا تعنى إنشاء فقه خارج الفقه الإسلامي وأدله المعروفة، وإنما تعنى أن هذه الفئة لها أحكام خاصة بها نظراً لظروف المضروبات واللحاجيات كما تقول فقه السفر أو فقه النساء ونحو ذلك . " وفقه الأقليات كسائر فروع

الفقه يرجع إلى مصادر الشريعة: الكتاب والسنة، إلا أنه عند التفصيل يرجع أولاً إلى كليات الشريعة القاضية برفع الحرج، وتنزيل أحكام الحاجات على أحكام الضرورات، واعتبار عموم البلوى في العبادات والمعاملات، وتنزيل حكم تغير المكان على حكم تغير الزمان، ودرء المفاسد وارتكاب أخف الضرررين وأضعف الشررين، مما يسميه البعض فقه الموازنات والمصالح المعتبرة والمرسلة دون الملغاة". حيث يقول ابن القيم في إعلام الموقعين "إن الشريعة مبنها وأساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد".

وهي كليات شهدت الشريعة باعتبار جنسها فيما لا يحصر ولا يحصى من النصوص ([14]).

أما الدكتور طه جابر العلواني، يبين من جهته، أنه رغم كل ما قيل وكتب عن مفهوم فقه الأقليات، يبقى أن الحديث عنه يثير عدداً من الأسئلة المنهجية ([15]), منها ما أثارته الدراسات السالفة الذكر، مثل:

- كيف نتعامل مع القضايا التي يشيرها وجود المسلمين بكثافة خارج المحيط الجغرافي والتاريخي الإسلامي؟

وللإجابة على هذه التساؤلات يقول الدكتور طه جابر العلواني : لا يمكن إدراج "فقه الأقليات" في مدلول "الفقه" كما هو شائع الآن - أي فقه الفروع - بل الأولى إدراجها ضمن "الفقه" بالمعنى العام الذي يشمل كل جوانب الشعاع اعتقاداً وعملاً، بالمعنى الذي قصده النبي- صلى الله عليه وسلم- في قوله: "من يُرِدْ إِلَيْهِ خيراً يفقهه في الدين" [صحيح البخاري، كتاب العلم، الحديث 69]. وصحيح مسلم، كتاب الزكاة، الحديث 1719)، ومن هنا كانت ضرورة ربط هذا الفقه بالفقه الأكبر وضعاً للفرع في إطار الكل، وتجاوزاً للفراغ التشريعي أو الفقهي. ومعنى هذا أن فقه الأقليات هو فقه نوعي يُراعي ارتباط الحكم الشرعي بظروف الجماعة وبالمكان الذي تعيش فيه، فهو فقه جماعة محصورة لها ظروف خاصة، يصلح لها ما لا يصلح لغيرها، ويحتاج متناوله إلى ثقاقة في بعض العلوم الاجتماعية، خصوصاً علم الاجتماع والاقتصاد والعلوم السياسية والعلاقات الدولية.

إذا سأله سائلٌ مثلاً - هل "يجوز" للأقليات المسلمة أن تشارك في الحياة السياسية في البلد المقيمة فيه، بما يحفظ لها حقوقها، ويمكّنها من مناصرة المسلمين في بلدان أخرى، ويبّرر قيم الإسلام وثقافته في البلد المضيف؟ فإنّ الفقيه الوعي بعالمية الإسلام وشهادته أمنته على الناس، وبالتالي في الحياة الدولية المعاصرة لن يقبل السؤال بهذه الصيغة؛ بل سينقله من منطق الترخيص السلبي إلى منطق الوجوب والإيجابية، انسجاماً مع ما يعرفه من كليات الشعّ وخصائص الأمة والرسالة.

لا لشيء إلا أن الإسلام في العقود الأخيرة استوطن بلداناً كثيرة؛ مما استدعى أن يكون لهذه البلدان إطار فقهي خاص بها، يراعي خصوصيتها؛ حيث بدأ المسلمون يواجهون واقعاً جديداً يثير أسئلة كثيرة جداً تتجاوز القضايا التقليدية ذات الطابع الفردي المتعلقة بالطعام المباح، واللحام الحلال، وثبوت الهلال، والزواج بغير المسلم... إلى قضايا أكبر دلالة وأعمق أثراً ذات صلة بالهوية الإسلامية، ورسالة المسلم في وطنه الجديد، وصلته بأمتها الإسلامية، ومستقبل الإسلام وراء حدوده الحالية. ([16])

و يؤكد د. طه جابر أيضا في كتابه (مدخل إلى فقه الأقليات) أن مفهوم "فقه الأقليات" لم يأت من فراغ وليس مجرد ذكاء فردي من باحث أو كاتب، بل هو فكرة وقضية تمثل حصيلة عشرات اللقاءات والحوارات والمناقشات المستفيضة حول أسئلة لم تعرفها البيئات المسلمة التي ارتحل المسلمون المقيمون في الغرب عنها إلى هذه البيئات الغربية في أمريكا وأوروبا.

قائلا : " لقد كان الجيل الأول من المسلمين القادمين إلى هذه الديار قد شغل بقضايا أعطاهمما من الحجم ما كان ملائماً لهم واهتمامات أولئك المسلمين الذين يمثلون بقايا "العالمية الإسلامية الأولى" هما "الحلال" و"الهلال". و الحال يراد به اللحم الحلال، وهل للمسلم أن يطعم لحوم أهل الكتاب فيسمى ويأكل أو لا بد من أن يذبح بنفسه فلا يأكل إلا ما ذبحه المسلمون بوسائلهم وبأساليبهم وشروطهم. أما قضية الهلال فتتعلق بثبوت دخول شهر رمضان وخروجه وتحديد يومي الفطر والأضحى، وهل يجب على المسلمين أن لا يصوموا ولا يفطروا حتى يرى نفر منهم - واحداً أو أكثر- الهلال بالعين المجردة، أو يمكن الأخذ بالحساب الفلكي أو متابعة البلدان المسلمة ؟ . ([17])

وإذا كانت الشريعة وضعاً آلهياً ثابتاً لا يقبل التغيير فإن الفقه في الشريعة فهم بشري قابل للتأثير بكل ما يؤثر على الفكر البشري من مؤثرات زمانية أو مكانية أو ثقافية أو بيئية.. وإذا كانت أيضاً هذه الشريعة الآلهية تتسم بالإطلاق على الجملة فإن "الفقه" نسبي، ولذلك تحول "الفقه المذهبي" إلى مدارس تأثرت بنفس الأقاليم التي انتشرت فيها المذاهب والمناطق التي استقر بها العمل فيها - حتى اتخد الفقه طابعاً إقليمياً خاصاً في تلك البلدان والأماكن، شأنه في ذلك شأن كل كائن حي يخضع لعوامل الزمان والمكان تبعاً لذلك. ومن أمثلة ذلك: القديم والجديد من مذهب الإمام الشافعي، فالمشهور أن "القديم" هو ما قاله في العراق إفتاءً أو تصنيفاً، وتلقاه عنه تلامذته العراقيون أحمد بن حنبل، وأبو ثور والزعفراني والكرابيسي ومن إليهم. و"الجديد" ما قاله بمصر حينما تغيرت رؤيته للمسائل وتكيفه لها، وظهرت له أدلة لم تكن حاصلة له من قبل، إذ بلغته أحاديث لم تبلغه حين كان في بغداد يدوّن مذهبة القديم، وقد شاع وعرف تناول الشافعيين لمذهبهم بطريقتين: الأولى "طريقة العراقيين"، والثانية "طريقة الخراسانيين" وقد وصف الشافعية "طريقة العراقيين" في تدوين المسائل الفقهية بأنها أتقن وأثبتت. ووصفوا "طريقة الخراسانيين" بأنها أحسن من حيث التصرف والبحث والتفرع والترتيب. ([18])

وقد كان ابن خلدون وهو القاضي الفقيه المؤرخ وعالم الاجتماع من أوائل من التفتوا إلى ما يمكن تسميته "بالجغرافية الفقهية"، فقد ذكر وهو يتحدث عن انتشار المذهب المالكي واختلاف مالكيية المغرب عن مالكيية العراق، قال "فالبداوة كانت غالبة على أهل المغرب والأندلس، ولم يكونوا يعانون الحضارة التي لأهل العراق. ف كانوا إلى أهل الحجار أميل - بمناسبة البداوة - ولهذا لم يزل المذهب المالكي عندهم غضاً، ولم يأخذه تنقیح الحضارة وتهذيبها كما وقع في غيره من المذاهب". ومن هنا يتضح أن بعد الجغرافي بعد أساساً في عمليات تكيف القضايا والمشكلات الفقهية تجب مراعاته وملاظته في

الفقه والفتوى والقضاء، وليس بفقيئه من يتجاهل بـ"عدها" له هذا القدر من التأثير في تكييف المسائل. بل إن النظر في المراجع الفقهية وفي أقوال الفقهاء و اختيار الفتاوى والأحكام والترجيح بينها لابد أن يلاحظ بدقة هذا البعد. ولم يبعد من قال: إن هناك "فقهاً إقليمياً" وفقه مناطق. ([19]) و الدول الغربية بكل ما فيها من اختلاف عن العالم الإسلامي يظلم المسلمين أنفسهم ويظلمون الإسلام لو فرض على المسلمين من أبنائها والمقيمين فيها فقه لا يلاحظ هذا البعد ولا يأخذ بنظر الاعتبار، فإنه إذا بقي أئمة المساجد والمتضدون للفتوى يحاولون تطبيق فقه مذاهبهم في هذه البيئة دون نظر إلى اختلاف هذه البيئة الكبير في مسائلها وواقعها ونظم حياة أهلها، وثقافاتهم ونفسياتهم فإنهم قد يحملون أبناء الإسلام قبل غيرهم على البحث عن معالجات وحلول لمشكلاتهم وأسئلتهم وقضاياهم خارج الفقه الإسلامي كله. ويركز الدكتور العلواني بقوله: " وأخشى أن أقول: خارج الدائرة الإسلامية كلها والمسألة ليست مسألة تخفيف وتشديد، بل هي أكبر وأخطر إذ أن للفقه والتقنين تأثيراً مباشراً في البناء الاجتماعي والثقافي وال النفسي، ولذلك فإن الأمر أخطر مما يظن أولئك الذين يصورون هذه الأمور على هواهم، إن الأمر يتعدى ويتجاوز تلك المشكلات الفقهية التي تعنى للأفراد. إن الإشكال يتعلق في كيف نجعل مقاصد القرآن العليا الحاكمة ومقاصد الشريعة والعقيدة والشريعة معاً تتعكس كلها على مجتمعنا في المهجـر لنقدمها نماذج تستولي على احترام الآخرين وإعجابهم وتقديرهم، ومن ثم الرغبة في الانضمام إلى هذه الأمة القانتة". ([20])

7- مسائل فقهية مستوردة من العالم الإسلامي تحتاج إلى إعادة نظر، مراعاة للواقع:  
أن الأقليات المسلمة هم أولى الناس بالتيسيـر والرخص، وأنهم في حاجة لفقـه غير فـقه المجتمعـات ذاتـ الغـالـبية المسلـمة، إن من يعيشـ في مجـتمـعـ غـيرـ مـسـلمـ يـكـوـنـ فيـ مـحـنةـ، وـيـحـتـاجـ إـلـىـ منـ يـعـيـنـهـ عـلـىـ أـدـاءـ وـاجـبـاتـهـ، وـمـنـ حـقـهـ أـنـ نـيـسـرـ عـلـيـهـ، كـمـ جـاءـ فـتـاوـىـ أـصـحـابـ الـاخـتـصـاصـ الـمـرـاعـيـنـ لـلـوـاقـعـ وـالـأـولـويـاتـ، حـيـثـ أـشـادـ بـعـضـهـمـ بـدـورـ الصـحـوةـ الـإـسـلامـيـةـ فـيـ حـمـاـيـةـ الـأـقـلـيـاتـ الـمـسـلـمـةـ مـنـ الـذـوـبـانـ، حـيـثـ عـمـقـتـ إـحـسـاسـهـ بـذـاتـهـاـ وـهـوـيـتـهـاـ.

لكن تبقى من حين لآخر، تهـبـ عـيـنـاـ فـتـاوـىـ لـاـ تـعـرـفـ الـغـرـبـ وـلـاـ تـرـاعـيـ وـاقـعـاـ وـلـاـ زـمـانـاـ، فـتـكـدرـ عـلـيـنـاـ صـفوـ العـيـشـ الـأـمـنـ، وـتـفـتـحـ الـبـابـ عـلـىـ الرـعـاعـ، كـمـ يـسـمـيـهـمـ الشـيـخـ مـحـمـدـ الـغـزـالـيـ (ـرـحـمـهـ اللـهـ)، فـيـحـلـلـونـ الـحـرـامـ وـيـحـرـمـونـ الـحـلـالـ، وـلـحـدـ كـتـابـةـ هـذـهـ السـطـورـ لـازـلـنـاـ نـكـتـوـيـ، بـسـيـلـ مـنـ فـتـاوـىـ "ـيـجـوزـ وـلـاـ يـجـوزـ"، بـغـيـرـ وـجـهـ حقـ ولا علمـ، مـنـهـاـ عـلـىـ سـيـلـ الـمـثـالـ لـاـ الحـصـرـ:

- مشكلة زواج المسلم في الغرب من غير المسلمة.

- مشكلة تحديد وقت دخول صلاة الجمعة .

- مشكلة تحديد هلال رمضان و أيام الأعياد.

- مشكلة التهنئة بالأعياد، والتحية للجار غير المسلم.

- مشكلة الاقتراض من البنوك بالربا ، عند المضروبة القصوى.

- مشكلة المشاركة السياسية، و ضوابطها .

- مشكلة الإختلاط في التربية الرياضية ، خاصة السباحة منها .

- و حتى مشكلة الصور في المعارض الإسلامية.

و للأسف بصراحة، الأمة الإسلامية ودول العالم الإسلامي، حتى أن منظمة المؤتمر الإسلامي، وهي منظمة إسلامية فيها أكثر من خمسين دولة مسلمة، طلب بعض أئمتنا من وزراء الدول الإسلامية أن يجتمعوا للبحث في مثل هذه الأمر، و تزويد السفارات الإسلامية في الغرب بها، قصد تنوير أئمة المراكز الإسلامية، والتقليل من تصدير الفتاوى التنفيذية والتكفيرية دون مسوغ شرعي خاصة في المسائل الاجتهادية، محاولة منهم للتقرير بين المسلمين في هذه المسائل فيما بينهم أولاً، عملاً بقول النبي (صلى الله عليه وسلم) : [ إن الرفق لا يكون في شيء إلا زانه، ولا ينزع من شيء إلا شانه] و [ إن الله رفيق يحب الرفق، و يعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف] (رواهما مسلم ، كتاب البر والمصلة والآداب، باب فضل الرفق).

و بالتالي يفسح المجال لهذا الدين أن يتحرك بحرية وللين ليصل إلى العقول بالحكمة والموعظة الحسنة، والجدال بالتي أحسن لا بالتي هي أخشى، وهنا نورد ما قاله العلامة الفرنسي فيستاف لوبيون عن الفتوحات الإسلامية، "ما عرف التاريخ فاتحاً أرحم من العرب" قوله أيضاً : "رأينا في آي القرآن أن سماحة محمد (صلى الله عليه وسلم) لليهود والنصارى كانت عظيمة للغاية"، ومن جهة أخرى يقول سيرت أرنولد في كتابه (الدعوة إلى الإسلام) : "إن القوة لم تكن عملاً حاسماً في تحويل الناس إلى الإسلام، فمحمد عقد حلفاً مع بعض القبائل المسيحية، وأخذ على عاتقه حمايتهم ومنحهم الحرية في إقامة شعائرهم الدينية، كما أتاح لرجال الكنيسة أن ينعموا بحقوقهم ونفوذهم" ([21]).

ويقول آدم متز في كتابه (تاريخ الحضارة الإسلامية) : "إن الكنائس والبيع ظلت في الدولة الإسلامية كأنها خارجة عن سلطان الحكومة، معتمدة في ذلك على العهود وما أكسبتهم من حقوق، وقضت المضروبة أن يعيش اليهود والنصارى بجانب المسلمين، فأغان ذلك على خلق جو من التسامح لا تعرفه أوروبا في القرون الوسطى، وكان اليهودي أو النصراني حرًا أن يدين بدينه".

- لكن اليوم، وفي خضم الأزمة الاقتصادية والمنافسات الانتخابية غدت الحرب على الإسلام والمهاجرين (ومعظمهم مسلمون) تجارة رابحة في كسب أصوات الناخبين عن طريق تحويل المهاجرين كل المصائب في البلد، من بطالة وتراجع للخدمات وفوضى، وهو ما يفتح باب المزايدات تبارياً في الحملة على الإسلام والأقلية المسلمة والمهاجرين، تقابلها من المضفة الأخرى لا مبالاة أكثرية المنتسبين للإسلام، وهو يعبر بجلاء عن الفشل النسبي لنخبة الأقلية المسلمة في سويسرا وفي عموم الغرب في تحويل وزنها العددية إلى قوة سياسية للدفاع عن نفسها وكسب أنصار داخل القوى التحررية، رغم الجهود المبذولة، بسبب عزلتها وتشريدها وتدني مستوى وعيها العام وانشغالها بخلافات مستوردة من العالم الإسلامي، وانكماسها وتأثير بعض أوساطها بفقه التشدد في النظرية إلى غير المسلم وإلى العلاقة معه وفي الموقف من المرأة.. وقد

يبلغ التشدد حد الإجرام كالإقدام على القتل بذرية حماية الشرف والسرقة بذرية استباحة مال غير المسلم!! وهي جرائم يحدث مثلها كثيرا في الغرب بدوافع أخرى ولكن الإعلام المعادي المتربي يخص هذه بأكبر كمية من الأضواء لتركيز وإشاعة فكرة الخطر الإسلامي وتهديد النمط المجتمعي السائد. ولإخراج هذه الأقليات من عزلتها وتغادر خلافاتها الصغيرة وتنخرط في الحياة السياسية في الأحزاب القائمة، وتبعد لها عن حلفاء وأصدقاء وتخرج لها متحدثين باسمها أكفاء يحملون راية الوسطية كما جاء بها القرآن الكريم : ( وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطَا لَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونُ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ) [البقرة:143] وبشر بها خير الأنام (صلى الله عليه وسلم) ([22]),

يبقى الطريق متعرج المسالك، و نور النفق لا يزال بعيدا، لكن رغم ذلك يبقى الغرب جزء من أمة الدعوة يحتاج إلى أنوار فقه جديد تتضافر فيه جهود واجتهادات مختلف علماء الأمة من شتى المذاهب الإسلامية ومن كل أصقاع المعمورة، تجدیدا لهذا الدين، عملا بقول سيدنا محمد (عليه الصلاة والسلام) القائل {إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها أمر دينها} [رواه أبو داود]، وما ذلك على الله بعزيز، و " قل اعملوا فسيرى الله عملكم و رسوله و المؤمنون" ، إنه نعم المولى و نعم النصير .

---

([1]) توصيات المؤتمر الدولي الأول للوسطية، لندن 26-28 مايو 2006

([2]) حوار كاتب هذه السطور مع د. مراد هو فمان (النص الكامل) : جريدة البلاد الجزائرية، وقد نشرته قبل ذلك في الشرق القطرية و الزمان" اللندنية. صفحة 11، أيام : الأحد 17 ، 18 ، 19 ، 20 أكتوبر 2010

<http://www.elbiladonline.net/PDFarchive/PDF3318.pdf>

([3]) الندوة التي شاركت فيها ممثلا للمسلمين بعنوان "الحوار الإسلامي المسيحي" بجنيف في سويسرا، أيام 1 إلى 4 نوفمبر 2010، حضرها 60 شخصية عالمية من 40 دولة، على رأسهم سماحة الشيخ تسخيري:

<http://www.oikoumene.org/fr/nouvelles/news-management/a/fr/article/1726/une-conference>

[islamo-ch.html](http://islamo-ch.html)

[http://muslimsandchristians.net/news/featured/?tx\\_ttnews\[tt\\_news\]=6&cHash=7a1d30d31c83c2bedd](http://muslimsandchristians.net/news/featured/?tx_ttnews[tt_news]=6&cHash=7a1d30d31c83c2bedd)

[3c010feec4a7cd](http://3c010feec4a7cd)

Some 60 Muslim and Christian leaders and scholars had participated in the 4-day international consultation on "Transforming Communities: Christians and Muslims Building a Common Future" at the Ecumenical Centre in Geneva, site of the World Council of Churches (WCC) central offices.

([4]) موقع الحكومة السويسرية :

<http://www.ch.ch/schweiz/01063/01065/index.html?lang=fr>

([5]) حوار كاتب هذه السطور في يومية لوطان (الوقت) السويسرية بتاريخ : 22/10/2010

([6]) مركز الإحصاء الفدرالي السويسري:

<http://www.bfs.admin.ch/>

([7]) كاتب هذه السطور في مجلة "لارزيلي"، دورية حوار الأديان رقم 23 بتاريخ ديسمبر 2009

([8]) موقع دولة كانتون "مقاطعة" فو السويسرية :

<http://www.vd.ch/fr/themes/etat-droit-finances/egalite/>

: السويسرية الفدرالية الشرطة العدل و وزارة ([9]) موقع  
<http://www.ejpd.admin.ch/ejpd/fr/home.html>

([10]) راشد الغنوشي، مقال الإنسان و حريته في الإسلام، بتاريخ : 07-03-2009

- سلسلة مقالات الشيخ راشد الغنوشي)

([11]) الغنوشي : نفس المصدر السابق

([12]) الغنوشي : نفس المصدر السابق.

([13]) أبو الأعلى المودودي، كتاب " نظرية الإسلام و هديه في السياسة والقانون والدستور" ، بيروت، دمشق، دار الفكر، 1964، ص 316

([14]) الدكتور يوسف القرضاوي / كتاب "في فقه الأقليات المسلمة : حياة المسلمين وسط المجتمعات الأخرى" ، نقلًا بتصرف عن :

([15]) طه جابر العلواني، كتاب: مدخل إلى فقه الأقليات، إيرلندا، المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، 2004م

([16]) العلواني : نفس المصدر السابق.

([17]) العلواني : نفس المصدر السابق.

([18]) العلواني : نفس المصدر السابق.

([19]) العلواني : نفس المصدر السابق.

([20]) طه جابر العلواني نقلًا من موقع : جامعة العلوم الإسلامية والاجتماعية للدراسات العليا انظر:

([21]) فطوف " قالوا عن الإسلام" ترجمة عن الفرنسي، نقلًا من موقع : الأمة و إسلاموفيل:

